

State of Kuwait



دولة الكويت
8 - JUN 2022

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٣٣ مكرراً) إلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

أسامة أحمد المناور

بدر ناصر الحميدي

مهلهل خالد المضيف

د. حسن عبد الله جوهر

فايز غنامي الجمهور

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

عبدالله
١٣ / ٦ / ٢٠٢٢

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (٣٣ مكرراً)

إلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد
والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

– بعد الاطلاع على الدستور،
– وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٣٣ مكرراً) إلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه نصها التالي:

مادة (٣٣ مكرراً):

"تشكل بمرسوم لجنة تتألف من رئيس ونائب الرئيس، وعضوية كل من:

١. أمين عام مجلس الوزراء.

٢. ممثل عن كل من:

أ. الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ب. مجلس الأمناء بالهيئة.

ج. وزارة المالية.

د. ديوان الخدمة المدنية.

يرشحهم الوزير المختص بالجهة ذات العلاقة، على ألا تقل درجة أي منهم عن وكيل وزارة.

٣. اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص في التدقيق المالي وحسابات البنوك يسميهم مجلس الوزراء لهذه الغاية.

للجنة أن تدعو إلى حضور اجتماعاتها من تراه مناسباً من المختصين دون أن يكون له حق التصويت.

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية أعضائها بمن فيهم الرئيس أو نائبه.



State of Kuwait

دولة الكويت

تتولى اللجنة متابعة وقائع الإثراء بلا سبب وتضخم الثروات لدى أفراد المجتمع بصورة توضح أو تنبئ بالتكسب المادي أو التربح من المال العام دون سند من القانون، وتختص اللجنة دون غيرها بالنظر والاقتراح والعرض والقرار في جميع الإجراءات والموضوعات ذات الصلة بمسائل الإثراء الواضح في الوقائع المشار إليها في هذا القانون. يحدد مرسوم تشكيل اللجنة مدة عضوية اللجنة وحالات تجديدها ونظام العمل بها وقواعد وإجراءات ومكافآت حضور اجتماعاتها واللجان المتفرعة عنها وحالات عدم المشاركة في اجتماعاتها حال وجود تعارض في المصالح بين أي من أعضائها والموضوع المطروح للدراسة والقرار.

تلتزم اللجنة بتزويد مجلس الأمة ومجلس الوزراء بتقرير دوري كل ستة أشهر عن نتائج أعمالها والجهات التي تم إحالة المخالفات إليها لتتخذ فيها الإجراءات القانونية المتطلبية لها.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (٣٣ مكرراً)

إلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد

والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

صدر القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية تحقيقاً للغاية التي استهدفت تشريعات حماية المال العام ومكافحة الفساد وتتبع حالات استغلال الوظيفة العامة أو المناصب أياً كانت ومن كان شاغلاً بإجراءات وأعمال مخالفة للقوانين واللوائح بما يحقق تضخم ثروتهم وبصورة لا تتوافق مع حقيقة امكانياتهم أو ظروف أعمالهم.

لذلك وأمام سوء استخدام الوظيفة أو المركز الاجتماعي في سبيل الحصول على الأموال العامة دون وجه حق أو سند من القانون، وتكوين الثروات تحت غطاء من المشروعات الوهمية والصورية بصورة أضحت ظاهرة اجتماعية غير مقبولة أو مبررة بظهور فئة من الأثرياء وأصحاب المشروعات ومن أصحاب الأملاك والعقارات خلال مدة قصيرة في ظل أسباب مجهولة تحمل في طياتها مخالفة القانون والإثراء الفاحش الذي يخرج بأسلوبه عن قيم المجتمع وأخلاقياته، وهو الأمر الذي أدى إلى دعم أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وعلى الرغم من الغاية والهدف الذي تفيأه المشروع تحقيقه لعلاج ظاهرة (الكسب غير المشروع) المتمثل في زيادة الثروة الشخصية بصورة غير مبررة والعمل على مكافحة صور الفساد وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال العامة والعائدات الناتجة عن الفساد الإداري واستغلال المنصب أو الوظيفة وسلطاتها كان من اللازم العمل على دعم وتفعيل أعمال الهيئة لتحقيق أغراضها.

ومع ما تقدم ونظراً لما تكشف عنه التطبيق العملي لأحكام القانون الحاجة إلى استكمال عقد الإجراءات الواردة به بما يمكن الهيئة من القيام على صحيح مهامها التي استهدف قانون إنشائها بما يرافقه من إقرارات الذمة المالية للمخاطبين بأحكامه، أصبح لزاماً إنشاء لجنة متخصصة لفحص ومتابعة ما يرد أو يصل إلى الهيئة من بلاغات أو شكاوى وما يتبعها من



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

تضخم ثروات بعض أفراد المجتمع وما قد تتكشف عنه إقرارات الذمة المالية، وتحقيقاً لهذه الغاية جاء الاقتراح بقانون بإضافة المادة (٣٣ مكرراً) إلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ وصولاً إلى اختصاصها بتحديد أسباب الفساد المالي لأي من المخاطبين بأحكام القانون وما يكون قد نجم عن ذلك من مظاهر تضخم الثروات بصورة غير مبررة تنبئ أو تشير إلى عدم مشروعية ما تولد لدى الشخص من ثروات وإمكانيات مالية لا تتناسب وواقعة الوظيفي أو الاجتماعي.
